الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.38

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
20 January 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة: ١٦:٠٠

الرئيس: السيد كاردي ..... (إيطاليا)

المحتويات

البند ١٦ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (تابع)

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع)

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع)

البند ٢٠ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (تابع)

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-66729X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (تابع)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع)

اختتام أعمال اللجنة الثانية

افتُتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

البند ١٦ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (A/69/217 و A/C.2/69/L.11 و A/C.2/69/L.67) (تابع)

مشروعا القرار بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (A/C.2/69/L.11 و A/C.2/69/L.67)

١ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.67، المقدم من السيدة ستيفوبسكا (بولندا)، نائبة رئيس اللجنة، على أساس المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.11. وقال إنه يعتبر أن اللجنة توافق على التنازل عن تطبيق قاعدة الـ ٢٤ ساعة بموجب المادة ١٢٠ من النظام الداخلي.

٢ - تقرر ذلك.

٣ - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا يتضمن أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٤ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/69/L.67*.

٥ - وتم سحب مشروع القرار *A/C.2/69/L.11*.

٦ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في أن تحيط علما بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن الاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة (A/69/217).

٧ - تقرر ذلك.

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع) (A/C.2/69/L.6 و A/C.2/69/L.65)

مشروعا القرار بشأن متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/C.2/69/L.6 و A/C.2/69/L.65)

٨ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.65، المقدم من السيد إزيرارن (المغرب)، نائبة رئيس اللجنة، على أساس المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.6. وأشار إلى أن مشروع القرار لا يتضمن أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٩ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/69/L.65*.

١٠ - وتم سحب مشروع القرار *A/C.2/69/L.6*.

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع) (A/69/309 و A/69/379؛ و A/C.2/69/L.31 و A/C.2/69/L.64)

مشروعا القرار بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (A/C.2/69/L.31 و A/C.2/69/L.64)

١١ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.64، المقدم من السيدة فرانسيس (جزر البهاما)، نائبة رئيس اللجنة، على أساس المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.31. وأشار إلى أن مشروع القرار لا يتضمن أي آثار في الميزانية البرنامجية.

١٢ - السيد بيزيرا (البرازيل)، الميسر: قال إن الفقرة ١٣ التي تشير إلى اعتبار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهيئةَ المكلفةَ بتلقي التقارير من مجلس وأمانة إطار عمل السنوات

العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، لا تهدف إلى تغيير موقع المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أو إقرار سابقة بشأن هذا الموقع تجاه الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على النحو المحدد في قراري الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ و ٦٨/١. وفي الواقع، تهدف أحكام الفقرة ١٣ إلى تجنب الازدواجية في التزامات تقديم التقارير المنوطة بمجلس وأمانة إطار عمل السنوات العشر.

١٣ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/69/L.64*.

١٤ - وتم سحب مشروع القرار *A/C.2/69/L.31*.

١٥ - السيد عمار (باكستان): قال إن وفده انضم الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.64، ولكن لديه تحفظات فيما يتعلق بالصياغة الواردة في الفقرة ١٣، التي تطلب إلى مجلس إطار برامج السنوات العشر وأمانته تقديم تقارير مستكملة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لكي ينظر فيها المنتدى في عام ٢٠١٥. وتتعارض تلك اللغة مع وظيفة المجلس كهيئة من هيئات ميثاق الأمم المتحدة، ومع العلاقة المتبادلة بين المجلس والمنتدى ومجلس إطار العمل. وأشار إلى أن قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ يحدد بوضوح أن الهدف من المنتدى هو إجراء مراجعات منتظمة تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٦ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في أن تحيط علما بمذكرتي الأمين العام المتعلقتين بمدة مجلس إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (A/69/379) وبالمرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودوره في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي (A/69/309).

١٧ - تقرر ذلك.

البند ٢٠ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (تابع) (A/C.2/69/L.15 و A/C.2/69/L.62)

مشروعا القرار بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (A/C.2/69/L.15 و A/C.2/69/L.62)

١٨ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.62، الذي قدمه السيد ثام (سنغافورة)، مقرر اللجنة، على أساس المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.15.

١٩ - السيدة دي لورنتس (أمينة اللجنة): في سياق تلاوتها للبيان المتعلق بمشروع القرار A/C.2/69/L.62 عملا بالمادة ١٥٣ من النظام الداخلي، لفتت الانتباه إلى الأحكام المحددة بموجب الفقرتين ٧ و ٨ من مشروع القرار A/C.2/69/L.62، فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية (الموئل الثالث)، الذي سيعقد في كيتو خلال أسبوع ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأشارت في هذا السياق، إلى الأحكام ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٦ بشأن أهداف المؤتمر ونتائجه والقرارات المتعلقة به.

٢٠ - وذكرت أن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، عملا بالفقرة ٨ (د) من مشروع القرار، سوف تعقد في إندونيسيا في تموز/يوليه ٢٠١٦ لمدة ثلاثة أيام، وتضيف لحجم عمل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ست جلسات توفر لها الترجمة الشفوية باللغات الرسمية، مما يستتبع احتياجات إضافية في عام ٢٠١٦ قدرها ٠٠٠ ٦٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

٢١ - وأفادت بأن الدورة الثالثة سوف تتطلب علاوة على ذلك، ٢٢ وثيقة لما قبل الدورة، و٣ وثائق أثناء الدورة ووثيقتين بعد الدورة التي ستصدر بجميع اللغات الرسمية الست في عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تُعد التقارير لجميع الجلسات الست وتصدر بجميع اللغات الرسمية الست في عام ٢٠١٦. وهذا ينطوي على احتياجات إضافية تبلغ ٠٠٠ ٧٨٣ ١ دولار لخدمات الوثائق في عام ٢٠١٦.

٢٢ - وأضافت أن من المتوقع، عملا بأحكام الفقرتين ٧ و ٨ (أ) من مشروع القرار، أن يحتاج مؤتمر الموئل الثالث إلى ما مجموعه ثماني جلسات عامة وستة اجتماعات مائدة مستديرة رفيعة المستوى توفر لها الترجمة الشفوية بجميع اللغات الست. ومن شأن الجلسات الـ ١٤ أن تضيف إلى عبء العمل في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، مما يتطلب احتياجات إضافية بمبلغ ٧٠٠ ٢٠٠ دولار.

٢٣ - ومضت تقول إن من المتوخى أيضا أن يحتاج المؤتمر إلى ١٧ وثيقة لما قبل الدورة، و٧ وثائق أثناء الدورة و ٣ وثائق لما بعد الدورة تصدر بجميع اللغات الرسمية الست في عام ٢٠١٦. وستعد التقارير لجميع الجلسات الـ ١٤ وتصدر بجميع اللغات الرسمية الست في عام ٢٠١٦. وهذا من شأنه أن ينطوي على احتياجات إضافية تبلغ ١٠٠ ٣٠٣ ١ دولار لخدمات الوثائق في عام ٢٠١٦.

٢٤ - واستطردت أنه، عملا بالفقرة ٨ (ب) من مشروع القرار، ستوفر الترجمة الشفوية للاجتماعات الموازية وغيرها من المناسبات، بما في ذلك الأجزاء المتعددة أصحاب المصلحة، على ”أساس ما هو متاح“.

٢٥ - وذكرت أنه من أجل تلبية الطلبات الواردة في مشروع القرار، ستكون هناك حاجة إلى مبلغ ١٠٠ ٣٧٨ ١ دولار تحت الباب ١٥، المستوطنات البشرية، لما يلي: ’١‘ استمرار ملاك الموظفين في أمانة الموئل الثالث الذي أنشئ في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للفترة التي تسبق المؤتمر، وثلاثة أشهر إضافية بعد المؤتمر حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (٠٠٠ ٤٣٨ دولار)؛ ’٢‘ خدمات الاستشاريين من أجل توفير مدخلات موضوعية للدورة الثالثة للجنة التحضيرية والمؤتمر (٠٠٠ ٢٠٦ دولار)؛ ’٣‘ مشاركة الخبراء في مجال المستوطنات البشرية في الاجتماعات الإقليمية والمواضيعية المقررة لإضافة عمق تحليلي لمناقشة النتائج التجريبية للتقييمات، وتوليفها على الصعيدين الإقليمي والعالمي (٠٠٠ ٤٢١ دولار)؛ ’٤‘ سفر أمانة الموئل الثالث لحضور مختلف اجتماعات فريق الخبراء، لإجراء مناقشات سياسية وفنية، والجلسات المخصصة الأخرى التي ينظمها الأمين العام للمؤتمر (١٠٠ ١٨٠ دولار)؛ ’٥‘ مصروفات التشغيل العامة، بما في ذلك استئجار وصيانة المباني وتكاليف الاتصالات (٥٠٠ ١٢٤ دولار)؛ ’٦‘ الإمدادات، بما في ذلك ورق التصوير، والقرطاسية ولوازم معالجة البيانات (٢٠٠ ٧ دولار).

٢٦ - وأفادت بأن مؤتمر الموئل الثالث، عملا بأحكام الفقرتين ٧ و ٨ من مشروع القرار، سيحتاج إلى دعم من خلال الاضطلاع بأنشطة ترويجية على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك إعداد أشرطة فيديو قصيرة وملفات صحفية؛ وتغطية صحفية وإعلامية؛ والبث الشبكي وتخزينه. وهذا ما سيستلزم احتياجات إضافية بمبلغ ٥٠٠ ٤٥ دولار تحت الباب ٢٨، الإعلام، للأنشطة الإعلامية التي سيضطلع بها قبل المؤتمر وأثناءه في عام ٢٠١٦.

٢٧ - وبعد أن أشارت إلى أنه ينبغي أن يعقد مؤتمر الموئل الثالث والدورة الثالثة للجنة التحضيرية في نيروبي، عملا بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠، في المقر المحدد لموئل الأمم المتحدة - أشارت إلى أنه يجوز لهيئات الأمم المتحدة، وفقا للفقرة ٥ من القرار نفسه، أن تعقد دوراتها

خارج مقارها المحددة عندما توافق الحكومة التي تدعوها إلى عقد دورة في أراضيها على تحمل التكاليف الإضافية الفعلية الناجمة عن ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومن ثم، فإن حكومة إكوادور التي ستستضيف مؤتمر الموئل الثالث مطالبة بأن تسدد للأمم المتحدة التكاليف الإضافية الفعلية المتكبدة بصورة مباشرة وغير مباشرة نتيجة لتغيير مكان الانعقاد من نيروبي الى كيتو. وبالمثل، فإن العرض المقدم من حكومة إندونيسيا لاستضافة الدورة الثالثة للجنة التحضيرية يتطلب سداد تلك الحكومة للتكاليف الإضافية الفعلية المتكبدة نتيجة لتغيير مكان انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية من نيروبي إلى أي موقع في إندونيسيا.

٢٨ - وبناء على ذلك، سيلزم في حال اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار، توفير احتياجات إضافية يبلغ مجموعها ٠٠٠ ٧٧٤ ٤ دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بما في ذلك: ’١‘ مبلغ ٤٠٠ ٣٥٠ ٣ دولار في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات؛ ’٢‘ مبلغ ١٠٠ ٣٧٨ ١ دولار في إطار الباب ١٥، المستوطنات البشرية؛ ’٣‘ مبلغ ٥٠٠ ٤٥ دولار في إطار الباب ٢٨، الإعلام. وستدرج هذه المبالغ في الأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٩ - وأخيرا، وفيما يتعلق بوظائف المساعدة المؤقتة العامة في إطار الباب ١٥، المستوطنات البشرية، سيلزم أيضا توفير احتياجات إضافية بمبلغ ٦٠٠ ٧٢ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل تحت باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٠ - السيدة كانوتو (إيطاليا)، الميسرة: أشارت إلى إضافة حاشية إلى الفقرة ٢، بعد عبارة ”(الموئل الثالث)“، من أجل إدراج إشارة إلى الوثيقة A/CONF.226/PC.1/6؛ وإلى كتابة الحروف الأولى من عبارة ”جدول الأعمال الحضري الجديد“، في الفقرة ١١ بحرف كبير، للإشارة إلى جدول أعمال محدد المشار إليه في الوثيقة A/67/216.

٣١ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/69/L.62*، بصيغته المعدلة شفويا.

٣٢ - السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن العالم يواجه التوسع الحضري الذي يجري بمعدل غير مسبوق، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار وغير ذلك من التحديات التي ينبغي للجهات المعنية ذات الصلة أن تقوم بمعالجتها في جدول أعمال الموئل والمستوطنات البشرية. ونتيجة لذلك، فقد ازدادت مسؤوليات موئل الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة خارج نطاق ولايته الأصلية. وكانت هناك زيادة ملحوظة في المدن والمستوطنات البشرية المستدامة الجديدة، كما ورد في الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، التي أدت إلى نشوء تحديات معقدة، بما في ذلك ما يتعلق بالمدن وتغير المناخ، والمناطق الحضرية والتشريعات، وتوفير الطاقة المتجددة للمدن والنقل الحضري المستدام، وكذلك التعمير والتأهيل بعد الكوارث وبعد انتهاء النزاع.

٣٣ - وناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي توفير الموارد اللازمة والكافية والتي يمكن التنبؤ بها للبرنامج، من الميزانية العادية، حتى يتمكن من الوفاء بولايته على نحو فعال في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٤ - السيد أوليستيا فالنسيا (إكوادور): قال إنه يود أن يبلغ تقدير حكومته للموافقة على أن تكون كيتو عاصمة

الإكوادور، المدينة المضيفة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦.

٣٥ - وذكر أن الإكوادور، وهي إحدى أصغر الدول في أمريكا الجنوبية، تحتوي على بعض أغنى أشكال التنوع البيولوجي في العالم، وعلى تراث ثقافي يرجع تاريخه إلى آلاف السنين. وتعتبر عاصمتها كيتو، أفضل تعبير عن سكانها وتقاليدها المتنوعة الأعراق، ومن أول المواقع التي أُعلن في عام ١٩٧٨ أنها من مواقع التراث الثقافي العالمي لليونسكو.

٣٦ - وأفاد بأنه ثبت أن حكومته قادرة على الحكم مع مراعاة رفاه السكان. وتعتبر الإكوادور من بين دول العالم التي ساهمت بأكبر قدر من التقدم في التنمية البشرية في السنوات الأخيرة. وأعرب عن أمله في أن يحقق المؤتمر رؤية مشتركة بين الشمال والجنوب، ويبني جدول الأعمال الحضري الجديد، ويولي الأولوية لحقوق المواطنين، الذين يعتبرون القوة الدافعة الرئيسية وراء السياسة العامة. وهذا يعني تحقيق الديمقراطية في المدن، وإيلاء الأولوية للبشر على رأس المال. وتلتزم إكوادور حكومة وشعبا بجعل مؤتمر عام ٢٠١٦ يكلل بالنجاح.

٣٧ - السيد ديفنلاي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إنه بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بإنجاح الموئل الثالث، فإن وفده يشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار والعملية الغامضة التي أدت إليها. ومن الأمور التي تبعث على الحيرة بوجه خاص التقديرات المتعلقة بعدد الوثائق والاستشارات والسفر التي تفترض الحاجة إليها، ولكن الأهم من ذلك التأخير في توزيع البيان الشفوي على الوفود: إذ أنه ينبغي توفير أرقام الميزانية خلال عملية التفاوض، وليس قبل اعتمادها بساعة واحدة.

٣٨ - وذكر أن التقديرات التي قدمت في الجلسة الحالية لا تنطوي على حكم مسبق على تقديم الأمين العام للميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة. ولا ينبغي أن ينظر إلى هذه التقديرات على أن الدول الأعضاء قد أقرتها.

٣٩ - السيدة أونيشي (اليابان): قالت إن بلدها يضم صوته إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.62 ويرحب بطرائق عمل الموئل الثالث واللجنة التحضيرية والمؤتمر نفسه. ويعارض وفدها البيان الشفوي الذي أدلت به أمينة اللجنة ويعرب عن خيبة أمله لأنه لم يكن لدى الدول الأعضاء الوقت الكافي لاستعراض تقديرات الميزانية، التي ينبغي أن لا تنطوي على حكم مسبق على تقديم الأمين العام للميزانية المقترحة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أو المناقشات المستقبلية بشأن فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في اللجنة الخامسة، والتي ينبغي ألا ينظر إليها على أن الدول الأعضاء قد أقرتها.

٤٠ - السيدة فيرينغا (كندا): قالت إن بلدها يعرب عن سروره للانضمام إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار. بيد أن وفدها يعرب عن قلقه أيضا إزاء تأخر الأمانة في إتاحة بيان الآثار المترتبة في الميزانية للدول الأعضاء، التي لم يكن لديها الوقت الكافي لاستعراض محتواه. ولذلك، فإنها تحتفظ بحقها في التعليق في وقت لاحق. وكان ينبغي أيضا أن تعرض الأمانة المسائل المتعلقة بالميزانية بمزيد من الوضوح خلال المشاورات غير الرسمية، كما طلبت الدول الأعضاء. وينبغي اعتبار الأرقام الواردة كتقديرات فقط وأنها لا تحكم مسبقا على مناقشات الدول الأعضاء في اللجنة الخامسة، ولا ينبغي أن ينظر إليها على أن الدول الأعضاء قد أقرتها.

٤١ - السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن من الضروري ضمان أوسع مشاركة ممكنة من أصحاب المصلحة في التصدي للتحديات التي تواجه عالما آخذا في التوسع الحضري بمعدل لم يسبق له مثيل. وتعتبر التحسينات التي أدخلت على عمليات موئل الأمم المتحدة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني موضع ترحيب. بيد أن وفدها يشعر بقلق بالغ إزاء عدم قيام الأمانة بعرض بيان شفوي عن الآثار المترتبة في الميزانية على الدول الأعضاء في الوقت المناسب لإتاحة الفرصة لإجراء استعراض كاف قبل اعتماد مشروع القرار. وقد اضطرت حكومتها للسنة الثالثة على التوالي، للتعبير عن استيائها إزاء عرض تقديرات الميزانية في اللحظة الأخيرة. وتعرب حكومتها عن القلق بشأن الإدلاء ببيانات شفوية تتعلق بموارد الميزانية لفترة السنتين المقبلة. ويجب أن لا تستبق التقديرات تقديم الأمين العام للميزانية المقترحة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لغرض المناقشات التي ستجريها الدول الأعضاء بشأن فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في اللجنة الخامسة، ولا ينبغي لها أن ينظر إليها على أن الدول الأعضاء قد أقرتها.

٤٢ - تم سحب مشروع القرار *A/C.2/69/L.15*.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (تابع) (A/C.2/69/L.26 و A/C.2/69/L.60)

مشروعا القرار بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (A/C.2/69/L.26 و A/C.2/69/L.60)

٤٣ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.60، الذي قدمه السيد ثام (سنغافورة)، مقرر اللجنة، على أساس المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.26.

٤٤ - السيدة دي لورنتس (أمينة اللجنة): في سياق تلاوتها لبيان يتعلق بمشروع القرار A/C.2/69/L.60 عملا بالمادة ١٥٣ من النظام الداخلي، قالت إنه وفقا للفقرتين ١٩ و ٢٠ (أ) من مشروع القرار، سيعقد استعراض شامل رفيع المستوى لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) في أنطاليا، بتركيا ، لمدة ثلاثة أيام في حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويتطلب الاستعراض توفير ١٠ جلسات مع الترجمة الشفوية بجميع اللغات الست، تشكل إضافة إلى عبء العمل في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لعام ٢٠١٦ مما سيترتب عليه احتياجات إضافية تبلغ ٤٠٠ ١١١ دولار. وسيتعين على حكومة تركيا أن تغطي التكاليف الإضافية. وسوف يتطلب هذا الاستعراض أيضا وثيقة واحدة لما بعد الدورة تصدر بجميع اللغات الست في عام ٢٠١٦، مما يشكل إضافة إلى عبء العمل في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لعام ٢٠١٦ سيترتب عليها احتياجات إضافية تصل إلى ٤٠٠ ١٠١ دولار لخدمات الوثائق في عام ٢٠١٦ .

٤٥ - وذكرت أنه، عملا بالفقرة ٢٣ من مشروع القرار، سيتم تنظيم اجتماع تحضيري على مستوى الخبراء لمدة أربعة أيام في آذار/مارس ٢٠١٦. ومن المتوقع أن توفّر له خدمات الترجمة الشفوية إذا كانت متاحة شريطة تحديد تواريخ الاجتماع بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وبالتالي، فإنه لن يستتبع أي احتياجات إضافية من الموارد. ومن المتوقع علاوة على ذلك، أن يتطلب الاجتماع وثيقتين من وثائق ما قبل الدورة، وثلاث وثائق أثناء الدورة ووثيقة واحدة بعد الدورة تصدر بجميع اللغات

الست في عام ٢٠١٦، مما يشكل إضافة إلى عبء عمل الوثائق المطلوبة من الإدارة ستترتب عليه احتياجات إضافية بمبلغ ٥٠٠ ١٣٣ دولار لخدمات الوثائق في عام ٢٠١٦.

٤٦ - وأفادت بأنه عملا بالفقرة ٣١ من مشروع القرار، سيتم تنظيم حدث مواضيعي خاص ليوم واحد في أوائل عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يتطلب الحدث جلستين توفر لهما خدمات الترجمة الشفوية بجميع اللغات الست، مما يشكل إضافة إلى عبء عمل الإدارة تترتب عليها احتياجات إضافية بمبلغ ٩٠٠ ٢١ دولار.

٤٧ - وبناء على ذلك، سيلزم في حال اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/C.2/69/L.60، توفير احتياجات إضافية يبلغ مجموعها ٢٠٠ ٣٦٨ دولار، ستدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٤٨ - السيد شوبكجي (تركيا)، الميسر: قال إن التعاون والمرونة قد مكنا اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار. ويتطلع بلده لاستضافة استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٤٩ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/69/L.60*.

٥٠ - السيد بولسن (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن من دواعي سرور الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار. بيد أن البيان الشفوي المقدم من الأمانة يتضمن مجرد تقديرات لا تعتبر حكما مسبقا على تقديم الأمين العام للميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة.

٥١ - تم سحب مشروع القرار *A/C.2/69/L.26*.

٥٢ - السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل): قال إنه يرحب بالحصول على توضيح للآثار المترتبة على التحفظات المنهجية التي أدلى بها بعض البلدان بالاستناد إلى المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. ويرى وفده، أنه عندما يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، بعد تلاوة الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، فإن من واجب الأمانة العامة أن تدرج توفير الموارد في الميزانية المقترحة وتكون الدول الأعضاء ملزمة بوجه عام بتمويل الولاية المعتمدة.

٥٣ - الرئيس : قال إن من حق أي وفد أن يدلي ببيان بعد اعتماد القرار، وأن يشير إلى الموقف الذي قد يتخذه في المفاوضات في لجنة أخرى.

٥٤ - السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل): قال إنه ينبغي توضيح القواعد الواجبة التطبيق في هذه الظروف من أجل تجنب إعطاء الانطباع بأن الولايات قد اعتمدت ولكنها لن تحصل على التمويل في وقت لاحق.

٥٥ - السيدة دي لورنتس (أمينة اللجنة): قالت إن البيانات قيد البحث تعتبر بيانات في إطار تعليل الموقف وأنها ستدرج في المحضر الرسمي للجلسة، ومن واجب الأمانة العامة أن تحيط علما بها. أما الجانب المالي فهو من اختصاص اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة، اللتين ستنظران في الأرقام بمزيد من التفصيل. وفي المرحلة الحالية، تعتبر الأرقام المقدمة مجرد تقديرات. وقد أعربت اللجنة الثانية عن رأيها وستبدي الجمعية العامة بدورها رأيها عند نظرها في تقارير اللجان الرئيسية في الجلسة العامة.

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (تابع) (A/C.2/69/L.43 و A/C.2/69/L.66)

مشروعا القرار بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (A/C.2/69/L.43 و A/C.2/69/L.66)

٥٦ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.66، الذي قدمه السيد ثام (سنغافورة)، مقرر اللجنة، على أساس المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.43. وقال إن مشروع القرار لا يتضمن أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥٧ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/69/L.66*.

٥٨ - السيد كاتوتا (زامبيا): تحدث باسم البلدان النامية غير الساحلية الـ ٣٢ فقال إن مشروع القرار هو نتيجة لاعتماد برنامج عمل فيينا للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ لصالح البلدان النامية غير الساحلية، وللإعلان السياسي ذي الصلة الصادر عن رؤساء الدول والحكومات وممثليهم في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في فيينا. ويعتبر برنامج عمل فيينا تعبيرا عن فهم أعمق للتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية والدروس المستفادة من برنامج عمل ألماتي، بما في ذلك في سياق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٩ - وذكر أن برنامج عمل فيينا يتضمن أهدافا واقعية ومحددة زمنيا من شأنها معالجة التحديات الناجمة عن القيود الجغرافية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، مثل تكاليف النقل الباهظة وأوقات المرور العابر الطويلة. كما يعترف برنامج العمل بالتحديات الناشئة، بما في ذلك تغير المناخ، والصدمات الخارجية والقيود الهيكلية مثل انخفاض الإنتاجية والافتقار إلى القدرة التنافسية. ويعتمد نجاح برنامج العمل الجديد على الشراكات القائمة والجديدة، بما في ذلك مع بلدان العبور المجاورة، في سياق التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك على الدعم من القطاع الخاص والمؤسسات متعددة الأطراف.

٦٠ - تم سحب مشروع القرار *A/C.2/69/L.43*.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

٦١ - الرئيس: بعد أن أشار إلى أن اللجنة قررت إبقاء البند ١٣٣ من جدول الأعمال مفتوحا حتى اختتام أعمالها، قال إن الأمانة قد أبلغته بعدم وجود أي مسائل تتطلب اتخاذ إجراء من جانب اللجنة في إطار هذا البند. وقال إنه يعتبر أن اللجنة تقرر أنه ليس هناك حاجة لاتخاذ أي إجراء في إطار البند ١٣٣ من جدول الأعمال.

٦٢ - وقد تقرر ذلك.

عُلقت الجلسة الساعة ١٧/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٩:٤٠.

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع) (A/C.2/69/L.39/Rev.1، و A/C.2/69/L.40/REV.1)

مشروع قرار بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/C.2/69/L.39/REV.1)

٦٣ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.39/REV.1، الذي قدمه السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إنه يعتبر أن اللجنة توافق على التنازل عن تطبيق قاعدة الـ ٢٤ ساعة بموجب المادة ١٢٠ من النظام الداخلي.

٦٤ - تقرر ذلك.

٦٥ - الرئيس: قال إن مشروع القرار A/C.2/69/L.39/REV.1 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية. وأبلغ اللجنة بأنه طُلب تصويت مسجل.

٦٦ - أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، والفلبين، وفترويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، ولبنان، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهندوراس، واليمن.

المعارضون:

أستراليا، وإسرائيل، وكندا، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

٦٧ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/69/L.39/Rev.1* بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل ٧ أصوات وامتناع ٤٤ وفدا عن التصويت.

٦٨ - السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يشعر بخيبة أمل عميقة لأن مشروع القرار قد طرح للتصويت، وخاصة بعد أن تم التوصل إلى صيغة توافقية للنص، وقد صوت ضده، من منطلق القلق الخطير إزاء الجهود التي بذلتها بعض الوفود لفرض ولايات من جانب

واحد على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتكتيكات التي استخدمتها لهذه الغاية. وقد أدى هذا النهج المتمثل في الضغط من أجل فرض قضايا معينة مهما كانت التكاليف إلى تقويض العمل الذي قام به جميع المشاركين تقريبا في المفاوضات بحسن نية، وكان بمثابة وسيلة غير ملائمة لتقرير استخدام موارد الأمم المتحدة. وهو يضر بتوافق الآراء الذي بنته الدول الأعضاء على مدى السنوات القليلة الماضية من خلال قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وكذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٤، وقرار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب،الذي اعتمد قبل بضعة أشهر.

٦٩ - وذكرت أن الولايات المتحدة طالما دعت إلى إجراء إصلاح معقول صوب تحقيق التنمية ولا تزال مهتمة بتعزيز أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وخضوعها للمساءلة.

٧٠ - وأفادت بأن وفدها بناء على ذلك قد انضم الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اعتمد بتوافق الآراء في تموز/يوليه ٢٠١٤ لبدء حوار متوازن ومسؤول تحت رعاية المجلس بشأن هذه المسألة، يختتم باستعراض عام ٢٠١٦. وقد أرسى هذا القرار عملية واضحة لتحقيق التوازن بين احتياجات الجهات المانحة والبلدان المستفيدة من البرنامج، ومواءمة عمل الوكالات الإنمائية مع الأولويات القطرية والتوفيق بين عمليتي الميزانية والتخطيط الاستراتيجي بهدف توفير الدعم على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية للجهود الإنمائية المملوكة للبلدان والتي تنفذ بقيادتها. وكان الهدف من ذلك هو التأكد من تقديم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مساهمة حقيقية صوب وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥,

٧١ - وأضافت أن كسر هذا التوافق في الآراء بالتالي أمر يدعو للأسف، لا سيما وأنه يأتي قبل المناقشات المقررة للقضايا الهامة ببضعة أيام فقط. ويشعر وفدها بالقلق إزاء احتمال حدوث عواقب وخيمة على العمل الإنمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وعلى المستفيدين منه.

٧٢ - وختمت كلامها بقولها إن من الواضح أن جزءا كبيرا من أعضاء الجمعية العامة يرفض اتخاذ مثل هذا المسار السلبي، وأنه يجب على الدول الأعضاء والأمانة العامة، والوكالات الإنمائية أن تواصل تنفيذ التوافق الذي تم التوصل إليه بعناية لصالح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها والناس الذين تقوم بخدمتهم.

٧٣ - السيد ستوكس (أستراليا): تحدث أيضا باسم كندا، فأعرب عن أسفه العميق إزاء اضطرارهما للتصويت ضد مشروع القرار. وكان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بإجراء الاستعراض الشامل للسياسات كل أربع سنوات قرار هاما، لأنه أتاح للاستعراض أن يسهم في مواءمة الخطط الاستراتيجية الرباعية السنوات للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. وإن من شأن الطابع الرباعي للاستعراض والولايات الواردة فيه، أن يمكن منظومة الأمم المتحدة من إجراء إصلاحات حاسمة، والدول الأعضاء من اعتماد نهج شامل، ومعالجة عدد كبير من قضايا السياسة التفصيلية والفنية بعناية أكبر مما يتسنى عمله على أساس سنوي.

٧٤ - وذكر أن كلا من الوفدين يشعر بقلق بالغ إزاء مدى انحراف مشروع القرار الحالي عن الممارسة المتعلقة باعتماد نص ذي طابع إجرائي، التي تمثل النهج المتعارف عليه المعتمد في السنوات الفاصلة بين سنوات الاستعراض. ويتضمن مشروع القرار الحالي العديد من العناصر التي تعتبر تكررا من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل

أربع سنوات أو من القرارات السابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، دون مبرر أو قيمة مضافة. وتتمثل النتيجة في إيلاء تركيز غير متوازن على بعض عناصر الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، دون الإشارة إلى العديد من القضايا الهامة الأخرى، مما يضعف الطابع الشامل للتعليمات المعطاة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مدى فترة أربع سنوات.

٧٥ - وأفاد بأن الوفدين يعربان عن قلقهما إزاء ما يبدو أنه تقويض تدريجي لتراهة العملية التي تجري كل أربع سنوات والتي تمت الموافقة عليها منذ سنوات، وإزاء احتمال تقويض الدور الفريد الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال الرصد والمتابعة، وإنشاء عملية موازية وازدواجية في الجمعية العامة. وأشار إلى أنه يتعين التمييز بوضوح بين دور الجمعية ودور المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧٦ - وأضاف أن أستراليا وكندا يشعران بخيبة أمل إزاء تغيير المعايير التي حددها المجلس في عام ٢٠١٤ فيما يتعلق بالحوار الشفاف والشامل حول تحديد الموقع الذي يتعين أن تحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل. كما يشعران بخيبة أمل كبيرة إزاء قرار مجموعة الـ ٧٧ والصين تقديم صيغة من النص لا يمكنها أن تحظى بتوافق الآراء، لأن اللجنة لا يمكنها أن تعمل دون تعليمات واضحة من الدول الأعضاء على أساس توافق الآراء.

٧٧ - ومضى يقول إن الوفدين يتطلعان إلى الحوارات المقبلة التي ستجري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تعتبر جزءا مهما من العملية التحضيرية للاستعراض الرباعي لعام ٢٠١٦، وإلى الجزء القادم المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أعمال المجلس، الذي سيتيح فرصة مهمة لمعالجة جميع القضايا من استعراض عام ٢٠١٢ بصورة أكثر اكتمالا.

٧٨ - السيد يوه تشانغ هون (جمهورية كوريا): قال إن من المؤسف أن يطرح مشروع القرار للتصويت. وبعد أن أشار إلى أن عدد القرارات التي اتخذت عن طريق التصويت خلال الدورة الحالية قد زاد ثلاثة أضعاف بالمقارنة مع العام السابق، ذكر أن هذا الاتجاه مؤسف، لا سيما في ضوء التقاليد المتبعة في اللجنة باعتماد معظم مشاريع القرارات بتوافق الآراء. ويشعر وفده بالقلق إزاء تقويض تقسيم العمل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة، بما فيها القرارات المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

٧٩ - وأفاد بأن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتقديم التوجيه المتعلق بالتنسيق لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد تم تجاهله طوال المفاوضات بشكل مستمر، سواء من خلال تكرار لغة قرارات المجلس دون أي قيمة مضافة، أو استخدام لغة تتعارض مع قرارات المجلس التي اعتمدت بتوافق الآراء قبل بضعة أشهر.

٨٠ - وفي ضوء المهام الجسام التي تواجه اللجنة، بما في ذلك اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والقدر المحدود المتاح لها من الوقت والموارد، اشار إلى من الأهمية بمكان تجنب ازدواجية الجهود وتعزيز التنسيق فيما بين هيئات الأمم المتحدة. ويحث قرار الجمعية العامة ١/٦٨ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا على تجنب الازدواجية بين عمل كل من المجلس والجمعية العامة، ولا سيما اللجنتان الثانية والثالثة. ويأمل وفده بأن ترقى اللجنة الثانية إلى تلك المبادئ في أعمالها المقبلة.

٨١ - السيدة بيكيوني (إيطاليا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء فقالت إن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لا يزال أداة فريدة من نوعها وعلامة فارقة

في الجهود الجماعية من أجل كفالة قيام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتحقيق النتائج الإنمائية على نحو يتسم بالاتساق والفعالية والكفاءة. ومنذ اعتماد الاستعراض بتوافق الآراء في عام ٢٠١٢، ما فتئ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يشعرون بالقلق إزاء المدى الذي انحرفت فيه قرارات الجمعية العامة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية عن الممارسة المتفق عليها المتعلقة باعتماد نصوص ذات طابع إجرائي بوجه عام في السنوات الفاصلة بين سنتي الاستعراض.

٨٢ - وذكرت أن مشروع القرار يتضمن العديد من العناصر التي تمثل تكرارا من الاستعراض أو من القرارات السابقة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دون مبرر أو قيمة مضافة. وقد أدى ذلك إلى إيلاء تركيز غير متوازن على عناصر مختارة من الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، من دون الإشارة إلى العديد من القضايا الهامة الأخرى. ويتضمن مشروع القرار عناصر تتعلق بإصلاح الحوكمة تتعارض مع توافق الآراء الذي تم التفاوض بشأنه بعناية قبل بضعة أشهر في سياق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٤.

٨٣ - وأشارت إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي امتنعت بالتالي عن التصويت على مشروع القرار، على الرغم من أنها كانت تعمل بشكل بناء وبحسن نية خلال المفاوضات، باقتراح الأفكار الموضوعية بهدف التوصل إلى توافق في الآراء. وهي تعرب عن أسفها لعدم التوصل إلى توافق في الآراء، وتشعر بالقلق إزاء الرسالة الموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والعواقب التي تترتب على عمل الصناديق والبرامج في البلدان الشريكة.

٨٤ - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يولي اهتماما كبيرا للاستعراض والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إجراء حوار بدعوة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد الموقع الذي يتعين أن تحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بإجراء مناقشة شفافة وشاملة ومعمقة حول العناصر الرئيسية المتفق عليها لهذا الحوار، لتتوج في الاستعراض الذي سيجري في عام ٢٠١٦.

٨٥ - السيد مونيتا (اليابان): قال إن من المؤسف أن القرار قد طرح للتصويت. ويتطلب أداء اللجنة لعملها على نحو فعال اتباع الممارسات المستقرة. ويعتبر هذا القرار جزءا من عملية أوسع نطاقا في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، التي بنيت على سلسلة من القرارات التي اتُخذت بتوافق الآراء. والتصويت قد يقوض العملية برمتها. ولذلك فإن من المؤسف أن تقوم مجموعة الـ ٧٧ والصين بطرح مشروع غير توافقي. ولهذا السبب، فإن وفده اضطر للتصويت ضد القرار. وأعرب عن أمله في أن يتم اعتماد القرارات في المستقبل بتوافق الآراء.

٨٦ - السيدة فون ستيغر ويبر (سويسرا): قالت إن وفدها، بصفته الوطنية وكميسر على حد سواء، يعرب عن أسفه لأنه لم يكن من الممكن التوصل الى توافق في الآراء على الرغم من أن الوفود قد اتفقت على معظم القضايا بعد مناقشات بناءة. بيد أن العملية أثبتت أنه كانت هناك حاجة في بعض القضايا الهامة، إلى مزيد من التفاهم المتبادل. وسيكون من المهم في الأشهر المقبلة، إجراء مناقشات خارج العمليات الرسمية من أجل بناء الثقة والتوصل إلى فهم مشترك لكيفية المضي قدما بشأن القضايا ذات الأهمية على نطاق المنظومة والتأكد من أن تساهم منظومة الأمم المتحدة بفعالية أكبر في التنمية المستدامة.

٨٧ - السيد فستريهام (النرويج): قال إن عدم التوصل إلى توافق في الآراء قد يضعف الشراكات والدعم لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية. ويتضمن مشروع القرار قائمة من الفقرات التي تعتبر مجرد تكرار لأجزاء مختارة من القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والقرارات السابقة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، دون إضافة أي قيمة. وبدلا من ذلك، كان لها تأثير مشوه على التوازن الدقيق الموجود في تلك القرارات السابقة. كما يؤدي مشروع القرار إلى إضعاف دور المجلس في رصد ومتابعة الأنشطة التنفيذية، بينما يمثل تكرارا للعمليات التي تجري في الجمعية العامة والمجلس. وليس من المقبول أن يحاول القرار استباق نتائج الحوارات القادمة التي سيعقدها المجلس للنظر في تحديد الموقع الذي يتعين أن تحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل. ويتطلب إصلاح الهياكل الإدارية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها المزيد من المناقشة.

٨٨ - السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن القرار يشدد على ضرورة إبراز الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر وكذلك لإيجاد فهم مشترك بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويبرز مشروع القرار أهمية مساهمة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في بناء القدرات الوطنية. بيد أنه إذا لم تتم استشارة ثلثي الدول الأعضاء بشأن احتياجات وأولويات الأمم المتحدة، فإن ذلك يدل على وجود خلل. ويتسم التوافق في الآراء بقيمة على أعلى مستوى ولكنه يعتبر من الضروري أحيانا بالنسبة لغالبية الدول الأعضاء أن يسلط الضوء على القضايا العديدة التي يتعين على الشركاء مراعاتها. وتتعلق القضية غير التوافقية الوحيدة في القرار بتكوين وعمل الهياكل الإدارية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ويعتقد ثلثا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن إصلاح تلك الهياكل الإدارية ينبغي أن يكون أولوية.

مشروع قرار بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية (A/C.2/69/L.40/Rev.1)

٨٩ - الرئيس: دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.40/Rev.1، الذي قدمه السيد لورينتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إنه يعتبر أن اللجنة توافق على التنازل عن تطبيق قاعدة الـ ٢٤ ساعة بموجب المادة ١٢٠ من النظام الداخلي.

٩٠ - تقرر ذلك.

٩١ - الرئيس: قال إن مشروع القرار A/C.2/69/L.40/Rev.1 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية. وأبلغ اللجنة أنه طُلب إجراء تصويت مسجل.

٩٢ - أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية

العربية السورية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، والفلبين، وفترويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وكابو فيردي، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، ولبنان، وليبريا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهندوراس، واليمن.

المعارضون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وسويسرا، وقيرغيزستان، وكازاخستان.

٩٣ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/69/L.40/Rev.1* بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل ٤٥ صوتا وامتناع ٧ وفود عن التصويت.

٩٤ - السيدة هنتيك (كندا): تحدثت أيضا باسم أستراليا فقالت إن من المؤسف أن وفدها ووفد أستراليا قد اضطرا إلى التصويت ضد مشروع القرار ليس فقط بسبب مخاوف إجرائية ولكن أيضا نتيجة للآثار المترتبة في الميزانية. وإن التغييرات التي أجرتها مجموعة الـ ٧٧ والصين جعلت من المستحيل اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٩٥ - السيد مونيتا (اليابان): قال إن وفده اضطر للتصويت ضد مشروع القرار. وإن حكومته تولي اهتماما كبيرا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكذلك للتوافق في الآراء. ولذلك فإن من المؤسف أن القرار قد طرح للتصويت لأن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد قدمت مشروع قرار غير توافقي. وقد يؤدي هذا التصويت إلى تقويض العمل في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعرب عن أمله في أن يتم اعتماد مشاريع القرارات في المستقبل بتوافق الآراء.

٩٦ - السيدة كانوتو (إيطاليا): تحدثت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقالت إن مما لا شك فيه أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بدعم من الاتحاد الأوروبي، يمتلك القدرة على المساهمة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وهناك حاجة لإجراء حوار بناء في مجالات مثل المساعدة التقنية وبناء القدرات والتمويل من أجل التنمية،

وإيجاد أدوات أفضل لقياس تأثيره، وبالتالي توجيه المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والشراكة العالمية من أجل التنمية. ولذلك فإن من المؤسف أن وفدها قد اضطر للتصويت ضد مشروع القرار بسبب وجود قضايا مؤسسية وتتعلق بالميزانية تحول دون اعتماده بتوافق الآراء. ويعني المشهد الإنمائي الدولي المتغير بسرعة أن الوقت قد حان لتجاوز التعاون التقليدي لإدماج منظور التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٧ - السيدة أورتيغا (المكسيك): قالت إن دور منظومة الأمم المتحدة يشمل عملية وضع المعايير والجوانب التنفيذية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يشارك فيه بلدها مشاركة نشيطة. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بدور تنسيقي مهم ويكفل له موقعه في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ارتباطه بالأنشطة التي يضطلع بها في هذا المجال. وقد أحاط وفدها علما بالاقتراح المتعلق بتعزيز هذا المكتب وصوت بالتالي لصالح مشروع القرار. بيد أنه بالرغم من ضرورة استناد تعزيز المكتب إلى تحليل متين، لم تكن هناك معلومات كافية لتحديد اتجاه التغيير. وينبغي للأمين العام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الجهات الفاعلة اقتراح خيارات متعددة لمساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة. ويعتبر التوافق في الآراء ضروريا، وخاصة في المجالات ذات الصلة بالتنمية. ومن المؤسف أن النتيجة الحالية قد حصلت بالطريقة التي كان لا بد لها أن تحصل، ويأمل وفدها بأن يكون هناك عودة إلى التوافق في الآراء في المناقشات المقبلة.

٩٨ - السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه على الرغم من أن وفدها يقدر الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية حق قدرها، فقد صوت ضد مشروع القرار لأن بعض الوفود على ما يبدو قد عرقلت المفاوضات بحسن نية عندما كان التوافق في الآراء في متناول اليد.

٩٩ - وذكرت أن مشروع القرار في شكله الحالي، يتضمن قضايا أثارت صعوبات أمام وفدها، بما في ذلك: الاجتماع فيما بين الدورات الذي سيعقد في عام ٢٠١٥ والذي لا يضيف قيمة كبيرة ، في الوقت الذي تكون فيه جميع الوفود منشغلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتمويل عمليات التنمية؛ والطلب غير المتوازن لتكريس المزيد من الموارد لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، دون تحديد الجهة التي ستأتي منها تلك الموارد؛ واللغة غير المتوازنة بشأن نقل التكنولوجيا؛ والقضية الأساسية المتمثلة في استعارة اللغة الواردة في القرارات التي اتخذها هيئة مستقلة وتكرارها على أنها من ولايات الجمعية العامة. وعلى الرغم من خطورة تلك المسائل، فقد وجد وفدها أن هناك إمكانية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها كلها؛ ومن المؤسف أن ذلك لم يكن ممكنا. ونظرا لأن مشروع القرار يتضمن آثارا في الميزانية البرنامجية، فإن من الواضح أن التكاليف المرتبطة بها يجب استيعابها في حدود الميزانية الحالية لفترة السنتين الحالية.

١٠٠ - السيد فستريهايم (النرويج): قال إن وفده أيضا، يعرب عن أسفه العميق لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار. وتعتبر حكومته من المؤيدين بشدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وساهمت في هذه الجهود على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ومع ذلك، فإنها شعرت بالقلق فيما يتعلق بالفقرة ١٢، بشأن تمويل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب: إذ أنه ينبغي النظر في هذه المسائل المتعلقة بالميزانية واعتمادها من قبل المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وليس من قبل الجمعية العامة. وأعرب عن أمله في أن تسعى الدول الأعضاء إلى التوصل إلى توافق في الآراء في المستقبل.

١٠١ - السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشار إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، ولكن مكملا له، ويعتبر مظهرا من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب الذي يساهم في رفاهها الوطني، وفي الاعتماد على الذات وطنيا وجماعيا وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجدول أعماله يجب أن يحدد من قبل بلدان الجنوب، وينبغي أن يواصل الاسترشاد بمبادئ احترام السيادة الوطنية والملكية والاستقلال والمساواة وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة. وقد دخلت مجموعة الـ ٧٧ والصين في المفاوضات بشأن مشروع القرار بحسن نية؛ ومن المؤسف أن يتعذر التوصل إلى توافق الآراء لأن بعض الوفود لم توله الأولوية.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع) (A/C.2/69/L.68)

مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية للدورة السبعين للجمعية العامة (A/C.2/69/L.68)

١٠٢ - الرئيس: لفت الانتباه إلى برنامج عمل اللجنة المؤقت للدورة السبعين للجمعية العامة على النحو الوارد في الوثيقة A/C.2/69/L.68. وقال إنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على مشروع برنامج العمل.

١٠٣ - اعتمد مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية للدورة السبعين للجمعية العامة.

اختتام أعمال اللجنة الثانية

١٠٤ - السيد حنيف (مدير مكتب التنسيق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة): تحدث بالنيابة عن السيد وو هنغبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمين العام للمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، فقال إن اللجنة قد اجتمعت على أعتاب عدد من الأحداث التحويلية رفيعة المستوى التي ستعقد في عام ٢٠١٥ - بشأن تمويل التنمية، ووضع خطة جديدة وعالمية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتغير المناخ - والتي سوف تشكل إطار سياسة الأمم المتحدة للسنوات قادمة. وقد أجرت اللجنة مناقشات نشطة بشأن بعض العناصر الرئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبطبيعة الحال، تأثرت المفاوضات بشأن بعض القرارات التي اعتمدتها بالشعور بطابعها الملح.

١٠٥ - وذكر أن الدول الأعضاء قد توصلت مجتمعة إلى تحقيق توازن دقيق بين الحاجة إلى وضع معالم جديدة وطموحة لحقبة ما بعد عام ٢٠١٥ وكفالة الاستعداد المؤسسي، وكفالة عدم استباق المفاوضات بشأن وضع إطار للأحداث الرئيسية في عام ٢٠١٥.

١٠٦ - وفي إشارة إلى التقرير التجميعي للأمين العام بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (A/69/700)، الذي قدم دفعة جديدة للمفاوضات القادمة بشأن حقبة ما بعد عام ٢٠١٥ أفاد بأن الهيكل الحالي للهيئات الحكومية الدولية يستعد لاستيعاب خطة عالمية جديدة تتطلب الرصد والاستعراض بصورة فعالة. ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإتاحة خبرته بإسداء مشورة حديثة ومتطورة بشأن المؤشرات الإحصائية في الوقت المناسب.

١٠٧ - الرئيس: قال إنه ينبغي للجنة أن تتأمل في النكسة المتمثلة في الاضطرار إلى اعتماد قرارين حاسمين عن طريق تصويت مسجل بدلا من التوافق في الآراء، خصوصا في الوقت الذي تجري فيه المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعرب عن ترحيبه بإسهامات الدول الأعضاء

بشأن أساليب عمل اللجنة، وذلك بهدف كفالة تمكن جميع اللجان من العمل بشكل أكثر كفاءة. وأشار مع ذلك، إلى أن الدول الأعضاء اتخذت القرار المتعلق بإجراء تصويت، لما فيه مصلحة اللجنة.

١٠٨ - وذكر أن اللجنة عقدت دورة استراتيجية مهمة جدا، واعتمدت قرارات موضوعية وإجرائية على حد سواء، واتبعت نهج المسارين الذي كان ضروريا لكفالة أن تعمل المداولات على إكمال العديد من العمليات الهامة الجارية في منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥ بدلا من استباقها.

١٠٩ - ولفت الانتباه إلى الاجتماعات الجانبية التي عُقدت حول مختلف القضايا، مما ساعد على تنشيط عمل اللجنة عن طريق جلب أفكار جديدة وإشراك الشركاء الخارجيين، وكفالة أن تستمد مداولات اللجنة جذورها من تحاليل ومعلومات سليمة وحديثة، وساعد على دعم عملها بأفكار مبتكرة.

١١٠ - وختم كلامه بقوله إن اللجنة سوف تشارك مشاركة نشيطة في تشكيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتتداول بشأن تمويلها في العام المقبل، وأعرب عن أمله بأن تتغلب روح التعاون.

١١١ - السيد بولسن (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن اللجنة قد اجتمعت بروح من التفاهم والتوافق للتفاوض حول القضايا المطروحة. ورغم أنها لم تنجح في بعض الحالات في التوصل إلى أرضية مشتركة، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يقدر الجهود التي بذلها الرئيس وأعضاء المكتب لتحقيق هذه الغاية، بمطالبة الوفود بإبداء المرونة والدعوة إلى إعداد مسودات إجرائية قدر الإمكان في ضوء العمليات الموازية لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعرب عن ترحيب الاتحاد باقتراحات الرئيس بشأن سبل تحسين أساليب عمل اللجنة؛ والمبادرة التي قدمت في مطلع الأسبوع التي تتناول العديد من التحديات التي أبرزتها الوفود في المناقشات التي أجرتها اللجنة في جلستها السادسة للدورة الحالية حول أساليب العمل، وفي المناقشات السابقة والورقات غير الرسمية. وشجع الرئيس على المضي قدما في الأفكار التي طرحها في الحوار مع رؤساء اللجان الرئيسية الأخرى.

١١٢ - السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ملتزمة التزاما شديدا بمنظومة الأمم المتحدة. ويتسم تحسين المنظومة - بما في ذلك من خلال تنشيط إصلاح الجمعية العامة أو مجلس الأمن - بأهمية بالغة لتعزيز المنظمة ككل. وفي حين أن التوافق في الآراء بين الأعضاء يؤدي إلى تعزيز المنظومة، فإن مراعاة وجهات نظر غالبية ثلثي الأعضاء تؤدي إلى تحقيق الغرض نفسه.

١١٣ - بعد تبادل المجاملات، أعلن الرئيس أن اللجنة قد أنهت أعمالها للدورة التاسعة والستين.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥